توزيع مازوت التدفئة 6 بالمئة والكمية الموزعة 2.1 مليون ليتر

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: ٢,١٦ مليون ليتر للنقل و٦٧٥ ألف ليتر للزراعي شهرياً من المازوت

| محمود الصالح

ناقشت لجنة المحروقات خلال اجتماعها أمس برئاسة محافظ حلب حسين دياب خطة توزيع البنزين والمازوت وفق المؤشرات الجديدة الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء بتعديل نسب التوزيع على القطاعات الخدمية المختلفة بما فيها زيادة النسبة المخصصة لقطاع النقل بهدف تحسين واقع النقل الجماعي.

وأكدت اللجنة العمل بتوصية لجنة الموارد والطاقة برئاسة مجلس الوزراء بتعديل الارتباط مع محطات الوقود ووضع الخطة لتوزيع مادة البنزين مرتين كل شهر، كما وافقت اللجنة على تأمين احتياجات مجفف الذرة الصفراء في دير حافر من المازوت من خارج الخطة الشهرية للمحافظة.

وأشارت اللجنة إلى أنه سيتم وضع محطة الأوكتان 95 في مدينة السفيرة في الخدمة خلال الأيام القادمة بعد استكمال الإجراءات اللازمة، لتضاف إلى محطات الليرمون والشيخ نجار و1070 بما يساهم في تخفيف العبء عن المدينة.

وأشادت اللجنة بدور فرع المرور في متابعة خطوط النقل وتحسين الواقع المروري في موازاة الإجراءات المتخذة لتأمين مازوت النقل الجماعي، مشددة على أهمية استمرار دوريات المرور بالمتابعة لقمع المخالفات المرورية.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة حلب محمد فياض بين في تصريح لـ«الوطن» أن عدد طلبات المازوت المخصصة لمحافظة حلب يومياً كانت منذ الأول من تشرين الثاني الجاري 14،5 طلباً وبعدها زادت إلى 15 طلباً يومياً ومعدل الزيادة نحو 11 ألف ليتر، أما مخصصات البنزين فبقيت 14،5 طلباً يومياً.

وبالنسبة لبنزين الأوكتان 95 ذكر عضو المكتب التنفيذي أن هناك 3 محطات تبيع البنزين أوكتان 95 وهناك محطة رابعة في طور مرحلة توطين مخصصاتها لدى شركة «وين» وتحصل كل محطة يومياً على طلب بنزين واحد بكمية 22،5 ألف ليتر.

وعن مواعيد وصول رسالة البنزين للسيارات الخاصة ذكر فياض أنها بمعدل 13 يوماً تقريباً أما الرسالة للسيارة العمومي فكل 8 أيام.

وعن حصة السرافيس من المازوت بين عضو المكتب التنفيذي أن الميكرو يحصل يومياً على 20 ليتراً للخطوط داخل المدينة و25 ليتراً للخطوط خارج المدينة، علماً أن كمية المازوت المخصص لوسائل النقل العامة 96 طلباً شهرياً، وكل ذلك وفق برنامج إلكتروني يحدد المسافة التي قطعتها الآلية.

وعن كمية مازوت التدفئة الموزعة حتى تاريخه أوضح فياض أنها بحدود 6 بالمئة من الكمية المخصصة للمحافظة، حيث بلغت كميات مازوت التدفئة 2،1 مليون ليتر حتى الآن.

أما بالنسبة لتوزيع المازوت الزراعي فأشار إلى أنه تم تخصيص حلب بكمية 30 طلباً من المازوت للمحركات الزراعية، والآن يوجد رصيد مؤتمت من المازوت الزراعي في المحطات بكمية 300 ألف ليتر.

من جهته بين مدير فرع محروقات حلب رشاد أسعد السالم بأن عدد البطاقات الإلكترونية بحلب بلغت 97869 بطاقة منها 205824 بطاقة عائلية و159961 بطاقة آليات.

> مدة رسالة البنزين للخصوصي 13 يوماً وللعمومي 8 أيام

حالة الاستياء الشعبي ضد الشركة تتفاقم بسبب التعديات والصلاحيات

إلغاء بعض المواقف المأجورة يعيد «صفة» إلى الواجهة من جديد في حلب

الشركة أخذت دور شرطة المرور بمخالفة السيارات.. ومديرية هندسة المرور: يحق لها ذلك

| حلب- خالد زنكلو

عادت شركة «صفة» للمواقف المأجورة في مدينة حلب من جديد إلى واجهة اهتمامات الرأي العام، بعد إلغائها بعض المواقف القليلة في أحد شوارع قلب العاصمة التجارية للبلاد، من دون أن تحد من تفاقم حال الاستياء الشعبي من الشركة.

وتسبب خبر صغير عن الغاء «صفة» مواقفها المأجورة في شارع بارون بمركز المدينة، على أن يعقب الخطوة إلغاء باقي المواقف في شوارع حلب «تباعاً»، بحملة مضادة للشركة على مواقع التواصل الاجتماعي، بخلاف مطحم القائمين عليها، والساعين إلى تهدئة الرأي العام من السخط القائم على ما يسمى تجاوزات الشركة وتعديات موظفيها.

واعتبرت منشورات على «الفيس» و«واتس اب»، إجراء صفة «انسحاباً تكتيكياً التفافياً» لا يغير حقيقة العقد المجحف الموقع مع المكتب التنفيذي لمجلس المدينة، الجهة الاعتبارية ذات العلاقة، وعدّ بعضهم الترويج للخبر بمنزلة «إعلانات مأجورة» على الصفحات التي تداولته، على اعتبار أن الهدف من العملية، وضمن شارع قصير منع وقوف السيارات فيه قبل سنوات الحرب، «تبييض» صورة الشركة وتخفيف «النقمة الشعبية» على ممارساتها، أما إضفاء صفة الازالة التدريجية على الخطوة فهو «مماطلة» قد تمتد لسنوات توازي سنوات العقد الثماني.

ولذلك، طالب أحد المشككين بالخطوة، ممثلي الشركة بالظهور إعلامياً للحديث بالتفصيل عن خطط الشركة ونياتها وبرنامجها الزمني، والا فكل ما قيل مجرد «ضحك على اللحى» و«تحليل» على رد فعل المواطن.

وهناك اتهامات من أن عدد المواقف المأجورة على أرض الواقع يتجاوز بكثير العدد المرخص به للشركة في العقد المبرم مع مجلس المدينة، وذلك بعد توسيع الشركة دائرة نشاطاتها في نيسان الماضي، بضم مناطق جديدة لخدماتها، منها شوارع سكنية وليست تجارية، وأخرى فرعية، ضيقت خيارات ركن سيارات الأهالي في مناطق سكنهم.

مقابل ذلك، وفي إطار تفعيل حركة أسواق حلب القديمة لإعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إليها، جرى أخيراً إلغاء مواقف مأجورة في محيط الأسواق في محور السبع بحرات باتجاه الجامع الأموي، ومحور خلف الجامع وطلعة خان الوزير، إلى جانب محور شارع السجن.

ويبلغ عدد المواقف الممنوحة لشركة «صفة» رسمياً 4553 موقفاً منذ بداية التعاقد، تشمل الشوارع الرئيسية والفرعية في بعض المناطق.

ومن اعتراضات أصحاب السيارات لـ«الوطن»، لجوء «صفة» إلى مخالفة السيارات التي تقوم بالتوقف رتلاً ثانياً في مواقف الشركة، معتبرين ذلك من مهام شرطة المرور الذين لديهم دراية بقانون ومخالفات السير، غير أن مديرية هندسة المرور بحلب وعلى لسان مديرها سائد بدوي، أفتى بأنه يحق للشركة مخالفة تلك السيارات بشرط ألا تتعدى مدة الوقوف 5 دقائق «لكون التوقف بهذا الشكل يؤدي لإعاقة حركة السير، وحجب موقف الشركة».

ومن الشكاوى أيضاً لـ«الوطن» ارتفاع سعر ساعة ركن السيارة في المواقف المأجورة إلى 1500 ليرة سورية، على حين في دمشق 500 ليرة، عدا تكبيل السيارات المخالفة عشوائياً وفرض غرامات غيابية، والاستحواذ على أحياء سكنية مثل المارتيني.

ورأى أحد المغتربين الحلبيين أنه في كل دول العالم «مسؤولية المخالفات تكون من قبل القطاع العام، والتي تكون مخالفات توجيهية وتوعوية وليس الهدف منها ربحياً بحتاً، بل الهدف منها الالتزام بالقوانين لمصلحة المواطن»، واقترح أن تكون المواقف «مجانية لأول ربع ساعة من الوقوف في الصف الأول النظامي وتكون المخالفة مضاعفة لكل من أوقف سيارته في الصف الثاني، حتى للسيارات الحكومية، لأنه يعوق حركة السير، على حين مسؤولية المخالفة هي من عمل شرطة المرور ولهم نسبة مئوية من هذه المخالفة 10 بالمئة تزاد على راتبهم بشكل شهري».

كيلو الشاورما ما بين 175 ألفاً و225 ألفاً وتسعيرة التموين 133 ألف ليرة!

رغم انخفاض أسعار الفروج إلا أن الشاورما بقيت في العالي

صافي ربح سيخ الشاورما ممكن أن يصل إلى ٥٣ مليون ليرة شهرياً

| عبد المنعم مسعود

يبدو السؤال عن واقع سندويشة الشاورما في محله في ظل ارتفاع سعرها وعدم قدرة أغلب المستهلكين على شرائها بالرغم من انخفاض أسعار الفروج في الفترة الماضية واستقرار سعر الكيلوغرام من الفروج الحي حسب نشرة التموين عند 30 ألفاً.

وبحسبة بسيطة بعيداً عن حسابات التموين والمحافظة فإن سعر سيخ الشاورما من زنة 25 كيلوغراماً وفقاً لنشرة التموين التي تسعر السندويشة زنة 100 غرام بسعر 18 ألف ليرة كما أن سعر السيخ يبلغ 4 ملايين ونصف وسعر السيخ زنة 50 كيلوغراماً يبلغ 9 ملايين ليرة وسعر السيخ 100 كيلوغرام يبلغ 18 مليون ليرة وسعر السيخ زنة 200 كيلوغرام يبلغ 36 مليون ليرة.

وبجولة على أسعار محال الشاورما في دمشق سواء عند جسر فيكتوريا أم شارع بغداد أو باب توما والقصاع والحمرا والصالحية والشعلان أو في الريف القريب مثل جرمانا وضاحية قدسيا وصحنايا، فإن وسطي عملية بيع الكيلوغرام من الشاورما تتراوح بين 175 ألفاً وصولاً إلى 225 ألفاً، في حين أن التموين تسعر في دمشق الكيلوغرام بسعر 133 ألف ليرة.

واستناداً إلى ما سبق وحسب مصادر مختصة فإن ناتج عملية بيع سيخ شاورما زنة 25 كيلوغراماً يومياً خلال الشهر، ووفقاً لسعر التموين للسندويشة البالغ 18 ألف ليرة، فإن ناتج عملية البيع تبلغ 135 مليون ليرة، فإذا خصمنا منها 52 مليوناً ثمن الفروج على افتراض أن كيلوغرام الشرحات بسعر 70 ألف ليرة، وأن سعر أسطوانة الغاز في السوق السوداء هو 500 ألف ليرة وخصمنا 15 مليوناً أخرى أجور عمالة ومحل وغيرها من خبز ومايونيز وما إلى ذلك يبقى صافي ربح 53 مليوناً، فهل هذا معقول...؟

مصدر في تموين ريف دمشق بين لـ«الوطن» أن أسعار الشاورما منطقية وفقاً لواقع سعر الفروج، مبيناً أن عملية التسعير تتم كل ثلاثة أيام وخصوصاً في ظل انخفاض أسعار الفروج، مؤكداً أن دوريات التموين تقوم بعملها وتتابع واقع محال بيع الشاورما وتخالف من يتلاعب بالسعر أو يتقاضى سعراً زائداً على النشرة التموينية.

رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق وريفها عبد العزيز المعقالي رأى في أسعار الشاورما مبالغة غير منطقية والهدف منها الربح، مبيناً أن الجشع والطمع هو ما يدفع الكثير من أصحاب المحال لرفع أسعارها.

وأوضح أن بعض المحال تعتمد تقليل كمية لحم الفروج وزيادة في باقي المحتويات في السندويشة فيصبح ما يقدم للزبون هو عبارة عن خبز ومايونيز وخضر، معتبراً أن السعر المنطقي لسندويشة الشاورما لا يجب أن يتجاوز في أحسن الأحوال 15 ألفاً، مبيناً أن عملية التسعير يجب أن تكون دقيقة وألا تسمح لأصحاب المحال بأرباح خيالية، وخصوصاً أن السندويشة في هذه المحال هي طعام الفقير في وقت أصبح فيه 90 بالمئة عند خط الفقر.

وأكد المعقالي أن الجمعية سترفع كتاباً لتموين دمشق وريف دمشق لضبط الأسعار وتخفيضها لتصبح مناسبة بالحد الأدنى للمستهلك، وخصوصاً أن بعض أعذار أصحاب هذه المحال غير منطقية فحتى في ظل شح الغاز وغيرها من الأسباب التي يوردونها تبقى الأسعار غير منطقية.

42 مليار ليرة قيمة الغرامات

٥٥٠٠ ضبط تموين في حمص خلال العام منها ٨٨٠ تتعلق بالفواتير و٦٤٢ إغلاقاً

| حمص- يوسف بدور

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أن دوريات الرقابة التموينية في المديرية نظمت منذ بداية العام وحتى بداية الشهر الجاري 5513 ضبطاً عدلياً منها 2824 ضبطاً بمخالفة عدم الإعلان عن الأسعار وبدل الخدمات و880 ضبطاً تتعلق بالفواتير وتداولها و30 ضبطاً بمواد مجهولة المصدر و18 ضبطاً بمخالفة الامتناع عن البيع.

وبين اليوسف أنه من ضمن الضبوط التي تم تنظيمها أيضاً 64 ضبطاً بمخالفة البيع بسعر زائد و49 ضبطاً متعلقة بالمواصفات والبيانات و207 ضبوط بخصوص اللحوم الحمراء والبيضاء و8 ضبوط تتعلق بالغش والتدليس و56 ضبطاً بمخالفة حيازة مواد منتهية الصلاحية و221 ضبطاً بمخالفات متعلقة بالأفران والمعتمدين و6 ضبوط بمخالفة الاتجار بالدقيق و10 ضبوط بمخالفة الاتجار بمادة الخبز التمويني و64 ضبطاً بمخالفة الاتجار بالمحروقات و101ضبط بمخالفات تتعلق بالمحروقات، كما تم تنظيم 282 ضبطاً بمخالفات أخرى متفرقة.

ولفت اليوسف إلى أن عدد الإغلاقات بموجب المخالفات والضبوط المنظمة من عناصر مديرية التجارة الداخلية بلغ 642 إغلاقاً، لافتاً إلى أنه بلغ عدد العينات المسحوبة بشكل عشوائي لمعرفة مدى مطابقة المنتج للمواصفات القياسية السورية بلغ 622 عينة وبعد التحليل تبين أن 377 عينة منها مطابقة للمواصفات و209 عينات مخالفة بينما يوجد 36 عينة قيد التحليل.

وأشار اليوسف أن قيمة التقريم بموجب الضبوط المحالة إلى القضاء بلغت 41،604 مليار ليرة في حين بلغت قيمة التسوية للضبوط التي تمت المصالحة عليها 539،300000 مليون ليرة.

وأوضح اليوسف أن دوريات حماية المستهلك قامت بجولات مشتركة مع مديرية السياحة على المطاعم السياحية والتموينية تم خلالها تنظيم 20 ضبطاً منها 15 ضبطاً تموينياً وضبوط سياحية، مؤكداً أنه تم اتخاذ كل الإجراءات القانونية بخصوص الضبوط التموينية من إغلاقات وتسوية على المخالفات وإحالة إلى القضاء حسب نوع الضبط المنظم.

وشدد اليوسف على ضرورة تعميم ثقافة الشكاوى لدى المواطنين لمنع استغلالهم وكبح جشع بعض التجار، مشيراً إلى أنه بإمكان المواطن تقديم الشكوى هاتفياً عبر الاتصال على الرقم 119 أو عبر الحضور إلى المديرية وتسجيل الشكوى خطياً، ومنوهاً بأن المعالجة لأي شكوى تتم بشكل فوري عبر دوريات المديرية المنتشرة في الأسواق والأحياء.